

# الانتاجية وعوامل التأثير فيها

د. خالد العبدالقادر

أستاذ المالية والاقتصاد المشارك

بجامعة قطر

Khalidecon@yahoo.co.uk

يختلف مفهوم الانتاجية عن الانتاج. فالانتاج مؤشر كمي، أي يأتي اجابة على سؤال يبدأ بـ كم. مثلاً، كم انتج المصنع وكم انتج الاقتصاد. اما الانتاجية فهي مؤشر نسبي، ويأتي إجابة على سؤال يبدأ بـ ما. مثلاً: ماهي انتاجية العمل او ما هي انتاجية من ساهم في الانتاج. فحينما نقيس انتاجية العامل نقوم بعملية قسمة حسابية لمخرجات الانتاج او الكمية المنتجة على عدد العمالة او على عدد ساعات العمل لنحصل على انتاجية العامل الواحد او الساعة الواحدة للعمل. ويمكن أيضا ان نقول انتاجية الريال الواحد المستثمر في اي عملية استثمارية وذلك بقسمة اجمالي الايرادات على الاموال المستثمرة، وهكذا.

وهناك عوامل كثيرة تؤثر على مؤشر الانتاجية. فلنبدأ من القيادة والادارة والتخطيط، فلاشك أنما من المؤثرات المهمة على الانتاجية. فالعوامل القيادية والإدارية مثل مراقبة ومحاسبة وتقييم العاملين او تحفيزهم وتوجيههم وتنمية مهاراتهم بالتدريب وتراكم وتنوع الخبرة والمعرفة لأمر مهم في دفع انتاجيتهم وملء كل مساحات العمل المخططة، وذلك مقارنة بالمستويات المطلوبة للانتاج لكل عامل وموظف. كما أن التوصيف الوظيفي الواضح والمعد بشكل حرفي ومدروس هو أيضا من أهم أدوات تخطيط العمل وتعريف العامل أو الموظف بما هو مطلوب منه وبما يملأ كل مساحات الطاقة الوظيفية لديه وبما سيحسب عليه.

ويبرز أيضا في موضوع الانتاجية ما يُعرف بحيز العملية الانتاجية، أي أن الانتاج المخطط له حيز من عدد العمالة وساعات العمل، وأيضا حيز من عوامل الانتاج الاخرى ك رأس المال والاصول الثابتة. فلو زاد عدد العمالة او الموظفين عن الحيز المطلوب ( أي عمالة فائضة) وذلك لتحقيق مستوى انتاج معين فهنا سيبرز ما يسمى بقانون تناقص العلة، اي انخفاض الانتاج بالنسبة للعامل الواحد وساعة العمل الواحدة.

نتقدم خطوة اخرى لتتعرف على عامل آخر يؤثر على الانتاجية ولكن على مستوى الاقتصاد الكلي، وهو مدى تموضع وتمركز سلعة معينة في تحديد مصير الاقتصاد. بمعنى، انه لو ان دولة ما أصبحت تحصل على قيمة سوقية عالية وايرادات من سلعة منتجة محليا وبشكل يفوق فيها على إيرادات اخرى من سلع اعتادت ان تنتجها، فإن السلع الأخيرة ستأخذ اهتماما اقل

وستشهد ضمورا في الانتاج بسبب التحول الى السلعة الأولى ذات المركز الاستراتيجي. وهذا الضمور يسمى بالمرض الهولندي، حيث تتلاشى قطاعات مهمة في الاقتصاد نتيجة لهذا التمرکز العالي للسلعة الاستراتيجية. الأمر الذي يؤدي إلى فقدان انتاجية مهمة من القطاعات الاخرى التي كان من الممكن ان تضاف الى الاقتصاد.

ويشتق من الفقرة السابقة ما يسمى بالاقتصاد الريعي او الاقتصاديات المعتمدة على سلعة واحدة (النفط مثلا) وتكون القيمة السوقية لها اكبر بكثير من تكلفة المساهمة الانتاجية لعوامل الانتاج المستخدمة لانتاجها. والحذر يأتي هنا من أنه لو اخذت تلك السلعة الربعية ركيزة أساسية في طبيعة أداء الاقتصاد، فقد تؤدي إلى تغييب وتعطيل شعور الاهتمام والبحث عن بدائل استراتيجية اخرى وكذلك بناء قواعد اقتصادية منتجة ومتنوعة ضمن اقتصاد البلاد. فمع تعاظم الإيرادات من تلك السلعة الربعية سيحدث الهدر وقلة المبالاة وغياب جدية المحاسبة وأيضا قلة الانتاجية، ذلك بسبب تنامي الشعور الاتكالي على استمرار تدفق إيرادات السلعة الربعية، وقيامها بملء المساحة الفاقدة من انتاجية العمل في كافة أوجه الاقتصاد.

ونلفت الانتباه الى ضرورة الاهتمام بقياس انتاجية العامل وخاصة في المجال غير النفطي. ويقيس تقرير سوق العمل الخليجي لصندوق النقد الدولي الصادر في اكتوبر 2013 انتاجية العمالة المقدرة بالناتج المحلي غير النفطي في السنوات من 2000 إلى 2012، حيث يشير إلى انحدار الانتاجية وانخفاض نسبة نموها الى اقل من 2%. ويشير التقرير أيضا الى ان السبب في هذا الانحدار هو وجود مواطن كثيرة من عدم الكفاءة والهدر وخاصة فيما يتعلق بالانفاق الاستثماري المرتبط بمساهمة العمل.

لذلك، فإن أهمية الانتاجية تكمن في قوة ارتباطها بالكفاءة الاقتصادية، فكلما كانت الانتاجية عالية كانت الموارد تستغل بشكل افضل. كما ان هناك ارتباط وثيق بين الانتاجية والتنمية الاقتصادية. فالدول التي يكون فيها انتاجية العامل عالية ستكون ذات تنمية اقتصادية عالية بسبب تعبئة كل مساحات طاقة العمل اللازمة للانتاج دون هدر (مثلا: التسبب والاستهتار في العمل) او اسراف (مثلا: عمال فائضة).

تمت المقالة